الأنباء
الاحد 3 يونيو 2012

«الشال»: مسؤولية الحكومة في قرار صفقة «داو كيميكال» هي الأكبر

تناول تقرير الشال الاقتصادي الجدل العنيف الذي ثار حول صفقة «داو كيميكال»، أو حول شراء الكويت حصصا من أصولها، وخفضت قيمة الصفقة من 9 مليارات دولار إلى 7,5 مليارات دولار يدفع منها 6 مليارات دولار نقدا.

وكان لنا رأي يومها، نشر في تقريرنا رقم (50) المنشور في 2008/12/21، وخلاصة الرأي هي: تعيين لجنة من ثلاثة مهنيين، ذكرناهم بالاسم وبتكامل لتخصصاتهم واطلاعهم على ما لدى مجلس الوزراء من دراسات ووثائق، وتبني رأيهم والدفاع عنه، إذا كان في صالح الصفقة أو في صالح إلغائها. اليوم، وبعد أن حكمت هيئة تحكيم، أخيرا، بتغريم الكويت نحو 2,16 مليار دولار غير الفوائد وأتعاب المحاماة، علينا أولا استنفاد الجهود كلها متضامنين لإلغاء الحكم أو تخفيض قيمته إلى حدودها الدنيا وعلينا أيضا العودة إلى الجدل العاقل للإفادة من دروس الصفقة.

ونعتقد أن دراسة عاقلة لملابسات الصفقة لابد أن تستعيد الظرف التاريخي، الذي كان سائدا حينها، فالصفقة جاءت في ظروف أزمة مالية لم يخبرها العالم منذ 80 عاما، وكل ما يملكه من وسيلة قياس كان ما حدث بعد أزمة عام 1929 المماثلة لها، وكانت تداعيات الأولى كارثية، وللتدليل على الحجم المحتمل للتداعيات باستخدام مؤشرات رقمية كان سعر برميل النفط قد هبط من معدل 127,4 دولارا للبرميل في شهر يوليو 2008 إلى 37,7 دولارا للبرميل، لمعدل شهر ديسمبر

2008، وذلك يغني عن القول كم كانت السيولة شحيحة وفقدانها خطرا، وكم كان ما حدث يمثل قوة قاهرة، ولو تحقق الأسوأ للاقتصاد العالمي لكان الجدل في الكويت مغايرا.

وثانية مشكلات التاريخ، هي أن سجل أداء الاستثمارات النفطية الكبرى لم يكن مدعاة فخر، فسانتافي وبريتش بتروليوم ومصافي هولندا ومحطات توزيع الوقود في إنجلترا وغاز الجنوب وسرقة الناقلات، كلها كانت تتطلب إعدادا وعرضا أفضل وشفافية كاملة لمبررات صفقة الداو، ورغم ثقتنا بأن فريق هذه الصفقة كان أفضل بكثير، إلا أن مثل هذا العرض لم يحدث. وحتى مع إلغاء الصفقة، الواضح الآن أن الإعداد القانوني لها لم يكن موفقا، إذ لا يعقل أن يترك الشرط الجزائي مفتوحا، وكان يفترض وضع بند يضع سقفا محددا وهابطا ولا يتجاوز 10٪ من القيمة عند الإخلال بشروط في الصفقة أو نفاذها في ظروف عادية.

وأول دروس الصفقة، هي في ضرورة احترام التعامل مع قطاع النفط، فلو لم يتم إفساده أو تسييسه، أي تخريبه، لكان قرار استثماره منوطا إلى درجة كبيرة به، ولأنه حظي، وللمرة الأولى بوزير متخصص، لنتركه يتحرى الأمر ويصدر تقريرا مهنيا ومحايدا حول ملابسات الصفقة، وثاني دروس الأزمة هو في الاعتناء بفرق الإعداد لمشروعات قطاع النفط، وفرق ملاحقة إنجازها أو دعاواها، فالصفقة ألغيت في ظروف أزمة كبرى وقاهرة، ولا نعتقد أن دفاع الكويت لدى هيئة التحكيم قد أجاد في تبيان آثارها على وضع السيولة في الكويت لو لم يتعاف الاقتصاد العالمي، وثالث الدروس هو استخدام ما نملك من وسائل ضغط على خصمنا، فالشركة أولا لم تتضرر وإنما استفاد مساهموها الآخرون من إلغاء الصفقة وخسرت الكويت، وللشركة استثمارات استراتيجية في الكويت ومع الكويت، والشركاء لابد أن يراعوا مصالح بعضهما. وأخيرا، وبعيدا عن السياسة، لابد من الحياد والصدق في تعريف الصفقة، فالجدل مازال ملتبسا حول ماهيتها، ولابد من قول صادق لتعريف ما فاتنا منها، وهو بالتأكيد ليس الفرق بين أدنى سعر وأعلاه لسهم داو.

إن ما تحتاجه الكويت هو تغيير جوهري في النهج، فالمسؤولية بقدر السلطة، فسلطة الحكومة في قرار الصفقة كانت الأكبر، وهكذا هي مسؤوليتها، ومسؤولية قطاع النفط تأتي ثانية، فعرض المشروع بشفافية ومهنية وحياد أمر حيوي لمحو انطباعات التاريخ، وهو فعل القليل والمتأخر جدا، ومجلس الأمة ثالثا، لأن واجبه هو دعم فصل السلطات والمحاسبة على الأخطاء وليس منع القرارات تحسبا من فسادها رغم طغيان الفساد في ذلك الوقت. إن الخسارة الكبرى ليست في رقم التعويض، وإنما في خسارة تعظيم العائد من شراكة استراتيجية ترفع كثيرا مستوى التعامل مع قطاع الصناعات البتروكيماوية وهو الهدف الثالث والمنسي في خطة التنمية، إذا كانت الصفقة ستؤدي ذلك وهو جزء من عملية التحقيق والتقييم التي نحن بصددها.

ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات تشغيل «برقان» وراء ارتفاع ربحيته بالربع الأول بنسبة 26,3٪

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج بنك برقان عن فترة الربع الأول من العام الحالي 2012، والتي تشير إلى أن البنك، (بعد خصم الضرائب على الشركات التابعة في الخارج)، قد حقق أرباحا بلغت نحو 17,5 مليون دينار، وبارتفاع قاربت قيمته 3,7 ملايين دينار ونسبته 26,3٪، مقارنة بمستوى ربحية البنك، للفترة نفسها من عام 2011، والتي بلغت نحو 13,9 مليون دينار. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وارتفاع مجموع إيرادات التشغيل، وقد ارتفع هامش صافي الربح، وصولا إلى 29,2٪، مقارنة بنحو 25,4٪، للفترة نفسها من العام الماضي. وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 42,6 مليون دينار، مقارنة بنحو 38,8 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، وهو ارتفاع بلغ نحو 3,8 ملايين دينار، وقاربت نسبته 9,8٪، وجاء، معظمه، من ارتفاع صافي الربح من العملات الأجنبية إلى نحو 3,8 ملايين دينار، أي ما نسبته 80,9٪، حيث سجل هذا البند نموا بنحو 1,7 مليون دينار في مارس عام 2012. وارتفع بند إيرادات أخرى بما قيمته 642 ألف دينار ونسبته 85,8٪، وصولا إلى 1,4 مليون دينار، مقارنة بـ 748 ألف دينار، وتحول بند صافي إيرادات الاستثمار من خسائر بلغت نحو 10 آلاف دينار في مارس 2011 إلى أرباح بلغت نحو 105 آلاف دينار في مارس 2012، بينما تراجع بند إيرادات توزيعات أرباح بما قيمته 777 ألف دينار ونسبته 88,6٪، وصولا إلى 100 ألف دينار، مقارنة بنحو 877 ألف دينار، وهي القيمة التي سجلها خلال الفترة نفسها من عام 2011. وارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 4 ملايين دينار، لتبلغ 45,4 مليون دينار، مقارنة بـ 41,4 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، صاحبها ارتفاع لمصروفات الفوائد، بلغ نحو 1,5 مليون دينار، وصولا إلى 17,4 مليون دينار، بينما كانت بحدود 15,8 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بما قيمته 2,5 مليون دينار ونسبته 9,6٪، وصولا إلى 28 مليون دينار، مقارنة بـ 25,6 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011. وبلغ صافي هامش الفائدة (الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) نحو 4,3٪، مقارنة بنحو 4,5٪، للفترة نفسها من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنسبة طفيفة بلغت نحو 1,7٪ أو ما قيمته 273 ألف دينار، حين بلغت نحو 16,1 مليون دينار، مقارنة بنحو 15,8 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2011. وارتفعت قيمة المخصصات من 4,4 ملايين دينار إلى نحو 5 ملايين دينار، أي ارتفاعا بلغت نسبته 13,3٪ مقارنة بمستواها في مارس من عام 2011. وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفعت بنحو 221,9 مليون دينار، أي ما نسبته 4,9٪ لتبلغ نحو 4773,6 مليون دينار، مقابل 4551,8 مليون دينار ، في نهاية عام 2011، وهذا النمو سيكون أكبر فيما لو قارنا إجمالي الموجودات بنظيره المسجل خلال الربع الأول من عام 2011، إذ سيقارب 696,2 مليون دينار، أي ما نسبته 17,1٪، حيث بلغ إجمالي الموجودات 4077,4 مليون دينار، في 31 مارس 2011. أما بالنسبة إلى الموجودات الحكومية (سندات وأذونات)، فقد ارتفعت بما قيمته 36,1 مليون دينار ونسبته 8,6٪، لتصل إلى 455,1 مليون دينار (وتمثل 9,5٪ من إجمالي الموجودات).

9,1 مليارات سهم تم تداولها بالبورصة خلال مايو الماضي بقيمة 651,4 مليون دينار

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال مايو الماضي حيث كان اداؤه مختلطا مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث ارتفعت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام. وبلغ مؤشر الشال، في نهاية تداول يوم الخميس 2012/5/31، نحو 422,9 نقطة، منخفضا ما يقارب 13,5 نقطة، أي ما نسبته 3,1٪، مقارنة بإقفال نهاية شهر أبريل الفائت، حين بلغ مستوى 436,4 نقطة، وبانخفاض قارب 27,3 نقطة، أي ما نسبته 6,1٪، مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011، وانخفض المؤشر السعري بنحو 2,7٪، ومؤشر البورصة الوزني بنسبة بلغت 3,1٪، خلال الفترة نفسها. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة، خلال شهر مايو 2012 (23 يوم عمل)، نحو 651,4 مليون دينار، وبلغ معدل التداول اليومي نحو 28,3 مليون دينار، منخفضا بما نسبته 20,1٪ عن مثيله المسجل في شهر أبريل من العام الحالي، وبانخفاض بلغت نسبته 0,7٪ عن مثيله البالغ 28,5 مليون دينار، والمسجل في الشهر نفسه من العام الفائت.

وبلغت أعلى قيمة للتداول اليومي، خلال شهر مايو، نحو 48,8 مليون دينار، بتاريخ 2012/5/02، في حين بلغت القيمة الأدنى لهذا التداول 8,5 ملايين دينار، بتاريخ 2012/5/13، وأحد مبررات الانخفاض هو البدء في 2012/5/13 بالعمل بنظام التداول الجديد وما صاحبه من مشكلات، نفترض أنها مؤقتة.

أما إجمالي عدد الأسهم المتداولة، خلال الشهر الماضي، فقد بلغ نحو 9,1 مليارات سهم، وبمعدل يومي قارب 396,5 ملايين سهم، وهو أعلى بما نسبته 4,3٪ عن عددهم في شهر أبريل والبالغ نحو 8,7 مليارات سهم. وبلغت جملة الصفقات المبرمة نحو 113,7 ألف صفقة وبمعدل يومي قارب 4,9 آلاف صفقة، مرتفعا بما نسبته 4,5٪، عن المعدل المسجل في شهر أبريل.

وبلغ إجمالي القيمة السوقية، للشركات المسجلة في السوق، جميعها، والبالغ عددها 204 شركات، نحو 28,206 مليار دينار، أي ما يعادل 100,1 مليار دولار، مقارنة بنحو 29,795 مليار دينار، في شهر أبريل 2012، أي إنها انخفضت بما قيمته 1,589 مليار دينار، أي ما نسبته 5,3٪.

وعند مقارنة القيمة السوقية لـ 204 شركات مشتركة، ما بين نهاية عام 2011 ونهاية مايو 2012، نجد أنها انخفضت بما نسبته 3٪ عن مثيلتها المسجلة، في نهاية عام 2011، والبالغة نحو 29,071 مليار دينار. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها السوقية (باستثناء الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها أو خفضه) 104 شركات من أصل 204 شركات مدرجة، كما في نهاية عام 2011، في حين انخفضت قيمة 84 شركة، ولم تتغير قيمة 16 شركة.

31,2 مليار دينار جملة إيرادات الموازنة المتوقعة للسنة المالية 2013/2012

ذكر تقرير الشال الاقتصادي انه مع انتهاء شهر مايو الماضي، ينتهي الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2013/2012، حيث ظل معدل سعر برميل النفط فوق حاجز الـ 100 دولار، للشهر الخامس عشر على التوالي، أي منذ شهر مارس 2011، ولكن مع ميل إلى الانخفاض، وأحيانا الحاد، وقد كان أدنى معدل لسعر برميل النفط خلال الشهر، عند نحو 101,47 دولار، في يوم 2012/5/24، وبلغ معدل سعر برميل النفط، لشهر مايو، نحو 106,7 دولارات للبرميل، بانخفاض ملحوظ بلغ نحو 10,2ـ دولارات، أي بما نسبته 8,7ـ٪، عن معدل شهر أبريل البالغ نحو 116,9 دولارا، ومازال معدل شهر مايو يزيد بنحو 41,7 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 64,2٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 65 دولارا للبرميل. وكان معدل شهر مايو من السنة المالية الفائتة 2012/2011 ـ مايو 2011 ـ قد بلغ نحو 107,5 دولارات للبرميل. وأفاد التقرير بأن السنة المالية الفائتة 2012/2011، التي انتهت بنهاية مارس الفائت كانت قد حققت، لبرميل النفط، معدل سعر بلغ نحو 109,9 دولارات.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في الشهرين الفائتين، بما قيمته 5 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع ـ فإن من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17,2 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31,2 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22,6 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 8,6 مليارات دينار، لمجمل السنة المالية 2013/2012.

استثمار بطرق جديدة لاحتياطي الصين النقدي

قالت ادارة الصرف الاجنبي الصينية امس ان سلطات بكين ستبحث عن طرق جديدة لاستثمار احتياطيها من النقد الاجنبي وهو الاكبر عالميا ويقدر بنحو 3,3 تريليونات دولار، ويعزي هذا التحرك الى رغبة الصين في التحوط من مخاطر الاسواق المالية العالمية وتعزيز مكاسبها من الحيازات ذات العائد المنخفض. وذكر التقرير السنوي لادارة الصرف الاجنبي ان الباعث على تنويع توظيف الاحتياطي النقدي الاجنبي هو تقليص تأثير عوامل سلبية كتقلبات الاسواق المالية ومناخ تسود فيه اسعار فائدة متدنية، واضافت الجهة نفسها انها انشأت مكتبا خاصا لتوظيف جزء من احتياطيات من النقد الاجنبي لدعم الشركات الصينية في تعزيز استثماراتها الخارجية.

واشارت مجلة فوربس الاقتصادية الاميركية ـ استنادا الى بيانات بنك الصين ـ الى ان 70٪ من الاحتياطي النقدي الاجنبي مستثمرة في اصول مقومة بالدولار، ومنها اذون وسندات للخزينة الاميركية، و30٪ في اصول مقومة باليورو، و5٪ في اصول مقومة بالين الياباني، وبالنسبة نفسها في اصول مقومة بالجنيه الاسترليني.

وتتوقع مؤسسة نومورا ـ وهي شركة يابانية عالمية مشهورة تقدم المشورة في مجالات الاستثمار والتمويل ـ ان يبلغ احتياطي الصين من النقد الاجنبي ذروته في نهاية العام 2014 بحيث يناهز 3,68 تريليونات دولار، بعدما لم يكن يتجاوز في العام 2000 قرابة 150 مليارات، غير ان هذا الاحتياطي سيأخذ في التراجع بشكل تدريجي انطلاقا من 2015 حسب المؤسسة نفسها.

البطالة في منطقة اليورو تسجل مستوى قياسياً آخر في أبريل

لوكسمبورغ ـ د.ب.أ: أظهرت بيانات حديثة صدرت امس أن عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو وصل إلى مستوى قياسي جديد في أبريل مع ارتفاع عدد الباحثين عن عمل إلى 17,4 مليون شخص. يأتي ذلك في الوقت الذي يحاول فيه مسؤولو دول المنطقة السيطرة على الأزمة الاقتصادية والمالية في المنطقة التي تضم 17 دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

وقالت بيا أهرينكيلد المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية في بروكسل «نحن نتعامل مع هذه الأرقام الجديدة بجدية كاملة حيث تؤكد صعوبة الموقف» مضيفة أن مستويات البطالة في بعض دول الاتحاد الأوروبي «مرتفعة بصورة خطيرة وغير مقبولة تماما».

وذكر مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» ان الرقم يزيد بمقدار 110 آلاف شخص عن مستوى مارس.

وصرحت جنيفر مكوين المحللة الاقتصادية في مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس» البحثية ومقرها لندن بأن نطاق التدهور الاقتصادي يتسع في أوروبا «وهذا يقلل بصورة أكبر فرص صناع السياسة لعلاج أزمة الديون».

ورغم ذلك، ظل معدل البطالة في منطقة العملة الأوروبية الموحدة التي تتألف من 17 دولة ثابتا عند 11٪ بعد أن عدل «يوروستات» المعدل بالارتفاع في مارس عن رقمها المعلن من قبل عند 10,9٪.

جاءت بيانات البطالة في أبريل متماشية مع توقعات المحللين.

ويبلغ عدد العاطلين الأقل من 25 عاما في منطقة اليورو أكثر من 3,3 ملايين عاطل بنسبة 22,2٪ من إجمالي عدد هذه الفئة. ويبلغ معدل البطالة في هذه الفئة في إسبانيا 51,5٪.

ومازالت اليونان وهي مركز أزمة الديون في منطقة اليورو تتصدر قائمة دول المنطقة من حيث معدل البطالة بين الشباب الأقل من 25 عاما حيث يبلغ معدل البطالة في هذه الفئة 52,7٪ وفقا لآخر أرقام متاحة والصادرة في فبراير الماضي.

وحذر محللون في شركة باركليز كبيتال للخدمات الاستثمارية من أن «العمال الشباب (غالبا الأعلى إنتاجية والأكثر مهارة) تركوا سوق العمل وفي نفس الوقت تراجعت فرص عودتهم إلى السوق مرة أخرى في المستقبل القريب».

وأضافوا في تقرير أن هذا الوضع يؤدي إلى تراجع احتمالات النمو الاقتصادي في المدى المتوسط نظرا لتدهور رأس المال البشري.

وقفز معدل البطالة في اسبانيا خلال أبريل الماضي إلى مستوى قياسي جديد قدره 24,3٪ مقابل 20,7٪ في الشهر نفسه من العام الماضي.

في المقابل فإن معدل البطالة في النمسا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا يتراوح بين 3,9٪ و5,4٪ وهي أقل معدلات البطالة في منطقة اليورو.

وكان معدل البطالة في النمسا وألمانيا قد تراجع باطراد طوال العام الماضي.

كما ارتفع معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي الأوسع الذي يضم 27 دولة من 10,2٪ في مارس إلى 10,33٪ في أبريل مع تعطل 24,7 مليون شخص عن العمل.

وقال مارتن فان فلايت المحلل الاقتصادي في «آي.إن.جي بنك» إن الأسوأ لم يأت بعد.

وأضاف أن «التدهور في سوق العمل بمنطقة اليورو لم ينته بعد.. نحن نرى الآن أن معدل البطالة في منطقة اليورو سيكون أعلى من 11,5٪ على أساس أن الاقتصادات في المنطقة ستبدأ التعافي.. ولكن التراجع الاقتصادي قد يستمر فترة أطول».

«وول مارت» تنظر بجدية حول مزاعم أخذ الرشاوى في المكسيك

المغني جاستين تمبرلاك يغني لمساهمي شركة وول مارت في حفل الشركة

قال رئيس وول مارت روب والتون ان الشركة تنظر بجدية كبيرة الى المزاعم حول اخذ الرشاوى والتستر على عملياتها في المكسيك. واوضح والتون وهو يخاطب المساهمين يوم الجمعة الماضي، حيث قال لهم: لا تدهشوا اذا ما حصلت بعض العراقيل في العمل لأن التحقيقات جارية بشكل جدي، مضيفا ان العمل يتم بنزاهة ويسير على قدم وساق.

100 مليار دولار مبيعات متوقعة للسياحة العلاجية في العالم

نيويورك ـ أ.ش.أ: كشف تقرير لإحدى شركات المراقبة المالية الأميركية المعروفة باسم «كي.بي.ام.جي» ان السياحة العلاجية أكثر ربحا مما هو متوقع، حيث من المنتظر ان تصل قيمة مبيعات هذا القطاع من السياحة الى 100 مليار دولار خلال هذا العام. من ناحية اخرى، أوضح التقرير ان هناك 3 ملايين مريض في العالم يعتقدون في السياحة العلاجية ويمارسونها في عدة دول توفر لهم هذه الخدمة العلاجية الصحية.

رخص بنزين الإمارات يضع المواطنين في مواجهة مع الشركات

دبي: تسبب رخص أسعار البنزين بالإمارات في انقسام وقف فيه المجلس الوطني الاتحادي الذي تقلقه اضطرابات الربيع العربي في مواجهة شركات النفط الوطنية التي تصارع لوقف الخسائر الناجمة عن انتاج وقود بأسعار متدنية للسوق المحلية. وقبل عامين درست الامارات إلغاء نظام الدعم السخي تدريجيا الذي يتيح للمواطنين والمقيمين الاجانب شراء لتر البنزين مقابل 47 سنتا فقط. وأطاح الربيع العربي بأي تفكير في رفع أسعار الوقود رغم ان الاجانب يمثلون 89٪ من سكان البلاد وهم اكبر مستفيد من الدعم الذي يضغط على خزانة الدولة وشركات التجزئة لتجارة الوقود.

وفي الشهر الماضي، اقر اعضاء المجلس الوطني الاتحادي ـ الذي لا يتمتع بأي سلطات تشريعية ـ بالاجماع خططا لخفض أسعار البنزين للجميع إثر شكاوى من التكلفة المرتفعة لتزويد السيارات بالوقود. وتعارض وزارة الطاقة اي خفض للاسعار ولكن قبول توصية المجلس متروك للحكومة.

وقال مصدر قريب من الوزارة «تعارض وزارة الطاقة بشدة اي زيادة للدعم. نحاول تحسين اقتصادنا وزيادة الدعم ستكون بمنزلة انتكاسة كبيرة». ووراء الحكومة واستراتيجيتها لبناء اقتصاد حديث متنوع اقل ارتباطا بالنفط وبلا دعم للطاقة من جانب الدولة يوجد قطاع صناعي قوي.

ومن المفارقات بالنسبة لاقتصاد دولة خليجية أن شركات التجزئة التي تبيع البنزين محليا منيت بخسائر مذهلة فيما يرجع في جانب منه للدعم وايضا لاختلال الموازين بين امارات الدولة. وبلغت الخسائر المجمعة لاربع من شركات تجارة البنزين وهي شركة بترول الامارات الوطنية (اينوك) والامارات للمنتجات البترولية (إيبكو) وشركة امارات المملوكة للحكومة الاتحادية وشركة بترول أبوظبي الوطنية (ادنوك) ما يقدر بنحو 8,5 مليارات درهم (2,31 مليار دولار) في عام 2011 وتتوقع وزارة الطاقة أن ترتفع الخسائر إلى 12 مليار درهم (3,27 مليارات دولار) في العام الحالي.

زيادة أسعار المحروقات في المغرب

كما اعلنت الحكومة المغربية رفع اسعار المحروقات بنسبة 20٪ للبنزين و10٪ للغازول. وتلي هذه الزيادة ارتفاع سعر البرميل على الصعيد العالمي، كما اضاف المصدر نفسه الذي اوضح ان سعر هذا البرميل يبلغ 118 دولارا في هذه السوق حاليا، لذلك قال المصدر ان ميزانية الدولة تنوي اصدار قانون تمويل يستند الى سعر 100 دولار لبرميل البرنت. لذلك ارتفع سعر ليتر البنزين درهمين (سعر الليتر في الوقت الراهن 12,24 درهما اي 1,11 يورو)، وسعر الغازول درهما واحدا (بات سعر الليتر 8,20 دراهم بدلا من 7,20)، كما اضاف المصدر. وذكر المتحدث باسم الحكومة مصطفى الخلفي الذي اتصلت به وكالة «فرانس برس» ان الدولة المغربية «مازالت تدعم المشتقات النفطية بنسبة 65٪». ويشكو صندوق التعويضات من هذا الدعم الذي يصفه بأنه «عبء كبير على موازنة الدولة».

13 ألف سيدة إماراتية يساهمن في 20 ألف شركة

أبوظبي ـ يو.بي.آي: قالت رئيسة مجلس إدارة مجلس سيدات أعمال الإمارات فاطمة عبيد الجابر ان عدد سيدات الأعمال الإماراتيات وصل الى أكثر من 13 ألف سيدة في حين يبلغ عدد الشركات التي يساهمن فيها في السوق الإماراتي نحو 20 ألف شركة. ونسبت وكالة أنباء الإمارات الرسمية (وام) الى الجابر قولها إنه «في ظل النهضة الاقتصادية الشاملة التي تشهدها دولة الامارات العربية المتحدة حاليا أثبتت المرأة الاماراتية جدارتها بالعمل في المجال الاقتصادي ودخلت قطاعات جديدة كان من الصعب عليها دخولها من قبل وأهمها الاستثمار في الاسواق المالية». وتسعى سيدات الأعمال الاماراتيات إلى تعزيز دورهن في تنمية الاقتصاد المحلي وزيادة مساهمتهن في النشاط الاستثماري بعد أن قطعن شوطا بعيدا في عالم التجارة وتشغيل الأموال.